CTOC/COP/2010/L.1/Add.10 الأمم المتحدة

Distr.: Limited
22 October 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الخامسة

فيينا ١٨-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

مشروع التقرير

المقرّرة: إليزابيث **فيرفيل** (الولايات المتحدة الأمريكية)

إضافة*

سابعاً- التعاون الدولي، مع التركيز خصوصاً على تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي لأغراض المصادرة وإنشاء السلطات الوطنية وتعزيزها

١- نظر المؤتمر في جلسته الثامنة، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون الدولي". وكان معروضاً على المؤتمر للنظر في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمانة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لترويج تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CTOC/COP/2010/2)؛

(ب) ورقة عمل مقدّمة من الأمانة عن البرامج الراهنة والمقترحات والبرامج المزمعة في المستقبل فيما يتصل بالمساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية التي حدّدها المؤتمر وفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية (CTOC/COP/2010/4)؛

* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير.

221010 V.10-57352 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(ج) العقبات التقنية والقانونية أمام استخدام التداول بواسطة الفيديو (CTOC/COP/2010/CRP.2)؛

(د) فهرس أمثلة القضايا المتعلقة بتسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية وأشكال أخرى من التعاون الدولي في المسائل القانونية، استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CTOC/COP/2010/CRP.5 و Corr.1).

٢- وقدّم رئيس الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الحكوميين العامل المفتوح العضوية المعني بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي لأغراض المصادرة عرضاً موجزاً لنتائج الاجتماع. وأفاد بأن اجتماع الفريق العامل كان فرصة عظيمة لخبراء من مختلف المناطق لكي يلتقوا ويُجروا مناقشات موضوعية عن الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣- وذكر رئيس ذلك الاجتماع أيضاً أن الخبراء قدّموا طوال الاجتماع أمثلة كثيرة مثيرة للاهتمام ومناسبة عن مئات القضايا التي استخدمت فيها اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها لأغراض طلبات المصادرة والتسليم والمساعدة القانونية المتبادلة. وذكر الرئيس أن الاجتماع كان، كما في الماضي، محفلاً هاماً للخبراء الوطنيين لتناول التحديات المصادفة وتقاسم الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالتعاون الدولي.[1] وقدّم الرئيس عرضاً لتوصيات الفريق العامل الرامية إلى تدعيم التعاون الدولي والتي صاغها الخبراء استناداً إلى المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع الثالث لفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالتعاون الدولي.

٤- وتكلّم ممثلو شيلي (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي) ورومانيا والصين وكندا والأرجنتين.

المداولات

٥- أبرز عدّة متكلّمين أهمية استخدام اتفاقية الجريمة المنظمة في مجال تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية والتعاون الدولي لأغراض المصادرة، إما كأساس قانوني وحيد وإما بالاقتران مع معاهدات أخرى متعلقة بالتعاون الدولي. وشُدّد على ضرورة تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأبرز المتكلّمون استخدام أحكام

(1) انظر تقرير فريق الخبراء الحكوميين العامل المفتوح العضوية المعني بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي لأغراض المصادرة، الذي سيتاح قريباً على الموقع الشبكي للمكتب.

الاتفاقية المتعلقة بالتعاون الدولي في مكافحة عدد كبير من الجرائم، بما فيها الجريمة السيبرانية وغسل الأموال، وكذلك في استرداد الموجودات ومصادرة الموجودات غير المشروعة.

٦- وأعرب كثير من المتكلّمين عن تقديرهم لما استحدثه المكتب من أدوات قانونية، مثل أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، التي هي متاحة الآن بعشر لغات، والدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها. وأبرز بعض المتكلّمين أيضاً جدوى حلقات العمل في تدريب الاختصاصيين الممارسين على كيفية استخدام أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في صياغة تلك الطلبات. وذُكر أنه قد يكون من المفيد توافر دليل موحّد واحد، يضم أيضاً السلطات المركزية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٧- وشدّد المتكلّمون على الحاجة إلى التدريب والمساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرات السلطات الوطنية وتمكينها من استخدام اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها في معالجة طلبات التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة والمصادرة. وذُكر أيضاً أن فهرس القضايا هو أداة هامة جداً.

٨- وأكّد بعض المتكلّمين على جدوى التكنولوجيا في تيسير التعاون الدولي. وذُكر في هذا الصدد إنشاء الشبكات عبر الإنترنت والتداول بواسطة الفيديو، خصوصاً عندما يستعمل للحصول على شهادة شفوية من الشهود.

٩- وأبرز عدّة متكلّمين أهمية التعاون على الصعيد الدولي، وكذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي حيث يمكن تيسير التعاون بفضل تناسق النظم القانونية. وشُجّع الاختصاصيون الممارسون أيضاً على تقاسم الممارسات الفضلى من أجل مكافحة الجريمة المنظمة بمزيد من الفعالية.